مجلة دراسات دوليّة

**اسم المقال:** البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة
**اسم الكاتب:** أ.د. عبد السلام ابراهيم بغدادي
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6979
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 00:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة

الأستاذ الدكتور

عبد السلام ابراهيم بغدادي(*)

**مدخل**

يعتقد البعض من المتابعين للشأن التركي أن اهتمام صانع القرار التركي بأفريقيا، جاء متأخراً، وأنه وليد السنوات القليلة الماضية التي شهدت وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في أنقرة عام ٢٠٠٢. ولكن الحقيقة تشير الى أن هذا الاهتمام ليس جديداً، ولكن الجديد هو أن الاهتمام المكثف بالشأن الأفريقي، وقبله الشأن العربي قد جاء مع وصول رجب طيب أردوغان وحزبه الى السلطة وازداد عمقاً مع تولي داود أوغلو وزارة الخارجية التركية. وهذا ما سيتضح من خلال التدرج في فقرات البحث. إذن اهتمام تركيا بأفريقيا ليس وليد الساعة، ولكن الاهتمام المكثف هو وليدها، وهذا ما تجلى في انعقاد المؤتمر الأول للقمة التركية- الأفريقية في أسطنبول خلال شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٨.

وبالنسبة للجذر السياسي الدبلوماسي التركي مع أفريقيا، فأننا ينبغي أن نؤكد أن أول بادرة في هذا الشأن، هي افتتاح أول سفارة تركية في أفريقيا- جنوب الصحراء، وذلك خلال عام ١٩٢٦، أي بعد إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٤، بسنتين فقط، على انقاض الخلافة العثمانية، التي ألغيت خلال ذلك العام من قبل الضابط العلماني كمال أتاتورك، الذي حول تركيا الى جمهورية علمانية على النمط الأوروبي، قاطعاً بذلك صلات هذه الجمهورية، الثقافية بماضيها الإسلامي ذي الامتداد العربي والأفريقي(*).

---

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

(*) من الجدير بالذكر، أن أصقاع الدولة العثمانية- التي استمر عهدها لأكثر من خمسة قرون- امتدت الى أجزاء واسعة من أفريقيا شملت مصر وليبيا وتونس والجزائر وأجزاء من الصحراء الكبرى والقرن الأفريقي وجزر البحر الأحمر.

والسفارة التركية التي ذكرناها، هي سفارتها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وبالمقابل قامت أثيوبيا بفتح سفارة لها في أنقرة خلال السنة نفسها[١].

ولكن لم يلحظ نشاط تركي واضح المعالم أزاء أفريقيا، لاسيما الجزء الواقع جنوب الصحراء، طوال الحقب التي تلت افتتاح السفارة التركية وحتى مطلع الستينيات من القرن الماضي. وعليه، وكما يقول إرسين كالايسي أوغلو- أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بوغار (البوسفور) التركية- أن تركيا، قررت (من أواسط الستينيات فصاعداً إعادة النظر في دورها في العالم، وتطوير علاقات متنوعة مع أكبر عدد ممكن من الدول في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأوقيانيا وفي الأمريكيتين)[٢] (*). بعد أن وجدت أن قيام علاقات وثيقة مع أعضاء حلف شمال الأطلسي- برغم منافعها على تركيا- الا أنها أدت الى عزلة تركيا وجعلها منكشفة للضغط من قبل حلفائها الأطلسيين[٣].

وخلال الحقبة الثمانينية من القرن الماضي، أعلنت تركيا- مستذكرة ماضيها التاريخي والديني والثقافي (العثماني)، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية، كما ألمحنا في هامش سابق، على علاقات وثيقة مع العديد من مناطق أفريقيا- أنها ستتبنى سياسة إزاء أفريقيا أكثر نشاطاً وإيجابية، قوامها المساعدات والمشروعات الاقتصادية، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام... مع مراعاتها تحاشي التدخل في النزاعات الأفريقية، نظراً لتعقد تلك النزاعات[٤] (*).

---

[١] شريف شعبان مبروك، (إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل)، السياسة الدولية المجلد ٤٥، العدد ١٨١ يوليو (تموز)، ٢٠١٠، ص١٨١.

[٢] إرسين كالايسي أوغلو، (السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية- التركية.. الى أين؟) في: مجموعة باحثين، العرب وجوارهم.... الى أين؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٠) ص٢٣٥.

(*) مما يجدر ذكره أن التقصير في إقامة علاقات مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، لاسيما على الصعيد السياسي/ الدبلوماسي، لم يكن مصدره تركيا محضاً؛ وذلك لأن معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء (باستثناء إثيوبيا وليبريا ... ووضع جنوب أفريقيا الخاص والمعقد)، لم يكن مستقلاً حتى عام ١٩٥٧، وهو تاريخ استقلال أول دولة أفريقية (سمراء) وهي غانا تحت رئاسة كوامي نكروما. أنظر: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا، دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا- جنوب الصحراء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ص٤٣٥، ٤٣٦.

[٣] إرسين أوغلو، مصدر سابق، ص٢٣٤، ٢٣٥.

[٤] شريف شعبان مبروك، (إيران وتركيا...)، مصدر سابق، ص١٤٤.

وخلال عام ١٩٩٨ أصدرت تركيا وثيقة عن توجهها المستقبلي في أفريقيا، أطلقت عليها اسم "السياسة الأفريقية". وتسعى تركيا من خلال هذه السياسة الى تدعيم روابطها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع أفريقيا[١].

وعبرت هذه (السياسة الأفريقية) عن نفسها في جملة من الفعاليات والنشاطات، منها ما أعلن عنه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، من أن حكومته قررت أن تجعل من عام ٢٠٠٥ عاماً أفريقيا، لدفع التعاون بين تركيا وأفريقيا وتعزيز انفتاح أنقرة على القارة الأفريقية[٢].

وكان من مظاهر هذا الانفتاح قيام اردوغان بزيارة جمهورية جنوب أفريقيا وإثيوبيا خلال شهر آذار (مارس) من العام ذاته (٢٠٠٥) وزيارة تونس أواخر ذلك الشهر، وأعلانه في حينه إنه سيزور المغرب بعد أسبوع من زيارته لتونس[٣].

وكانت تركيا أفصحت خلال شهر شباط (فبراير) من العام نفسه، وتعزيزاً لخطة الانفتاح التركي على أفريقيا أن (أردوغان) سيقوم بأول زيارة له الى أفريقيا تبتدأ من نيجيريا[(*)]

---

(*) من الجدير بالذكر هنا، أن تركيا لم تلتزم كلياً بسياسة عدم التدخل... اذ تدخلت في ليبيا عام ٢٠١١، والى حد ما في الصومال لصالح الحكومة الانتقالية على حساب بقية الأطراف عام ٢٠٠٩، كما سيوضح البحث ذلك في الصفحات اللاحقة.

[١] شريف مبروك، ص١٤٦؛ وقارن مع: حمدي عبد الرحمن، المثلث الإيراني– التركي– الإسرائيلي وأفريقيا. موقع قناة الجزيرة ٢٣ أيار (مايو) ٢٠١٠.

**http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9DOC1929-3470-4BBB-8610-85669754D.578htm.**

[٢] صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥/٣/٣٠، ص١٤.

[٣] المصدر نفسه، ص١٤.

(*) وهي واحدة من بين أهم ثلاث دول في أفريقيا مع مصر وجنوب أفريقيا اذ تتميز نيجيريا بأنها البلد الأكثر نفوساً في عموم القارة الأفريقية؛ اذ تقدر المصادر المعنية عدد سكانها بـ ١١٠–١٢٥ مليون نسمة، وفقاً لأرقام التسعينيات ينتشرون على مساحة قدرها ٩٢٣,٧٧٣. كما أن نيجيريا تتصدر قائمة الدول الأفريقية المنتجة والمصدرة للنفط، اذ وصل إنتاجها خلال السنوات الأخيرة الى ٢,٧ مليون برميل يومياً؛ وبهذا فهي تعد أكبر دولة نفطية في أفريقيا من حيث الإنتاج وسادس دولة مصدرة للنفط في العالم.

أنظر فيما تقدم: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية... ص ص٣٢٣–٣٢٤ وكذلك للباحث نفسه، النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا، فرص الاستثمار في ضوء الإمكانات والتوقعات، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩) سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد ٩٩، ص٥.

وتشمل مصر وعدد من الدول الأفريقية. وهو اهتمام يتزامن مع التوجه الجديد للحكومة التركية بإعطاء أهمية للقارة الأفريقية سياسياً واقتصادياً[1].

ونقلاً عن مصادر إعلامية مصرية، صرح السيد محمد العادلي رئيس ومدير عام مركز الإعلام الإستراتيجي والعلاقات الدولية بأنقرة، (بأن هناك ضرورة في هذه المرحلة لإيجاد تنسيق مصري- تركي تجاه القارة الأفريقية، يعتقد الأتراك بأن مصر مؤهلة للقيام بدور خاص في القارة السوداء وللدور المحوري لمصر في أفريقيا... وقال أن مصر لها أهمية خاصة في أن تلعب دوراً مع تركيا بالقارة الأفريقية نظراً لموقعها المتميز بالنسبة لأفريقيا والى جانب دورها العربي المؤثر)[2](*).

وخلال شهر شباط (فبراير) عام ٢٠٠٨، أعلن في أنقرة أن الرئيس التركي عبد الله غول سيقوم بجولة سياسة تشمل دولاً أفريقية عدة[3].

واتضحت معالم السياسة التركية تجاه أفريقيا، عبر الدعوة التركية لعقد مؤتمر قمة تركية- أفريقية في أسطنبول وهو الأمر الذي تحقق خلال شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٨.

وقد مهدت تركيا لعقد هذا الاجتماع عبر بادرة اقتصادية تضمنت تقديم مساعدات مالية مباشرة لبعض الدول الأفريقية بحدود ٣,٥ مليون دولار أمريكي، وأوضحت تركيا عبر سفارتها في الخرطوم من خلال بيان أصدرته السفارة يوم ٢٠٠٨/٨/١٦، (أن المساعدات التركية تأتي بهدف تقليل حدة الأوضاع الإنسانية في تلك الدول) والتي تشمل السودان وإثيوبيا بواقع ٦٠٠ ألف دولار لكل منهما، تشاد والكونغو ٥٠٠ ألف دولار لكل منهما، كينيا ٤٠٠ ألف

---

[1] الأهرام، ٢٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٥.

[2] المصدر نفسه.

(*) للأسف لم تستطع مصر أن تقوم بدور فاعل على الصعيد الأفريقي خلال السنوات العشر التي سبقت انتهاء حكم الرئيس مبارك، بسبب المشكلات العديدة التي عانت منها مصر، والتي كبحت جماح نشاطها ودورها الفاعل على الصعيد الأفريقي بل والعربي. ومن ذلك تجرؤ دول حوض النيل على حصتها وحصة السودان من مياه نهر النيل خلال المؤتمر الذي عقد في أوغندا عام ٢٠١٠.. كذلك ضعف الدور المصري في السودان الذي أدى- من بين عوامل كثيرة- الى انفراط عقد الدولة والوحدة الوطنية في السودان عبر إعلان الجنوب السوداني انفصاله عن شمالي السودان؛ من خلال الاستفتاء الرسمي الذي أجري يوم ٢٠١١/١/٩، وهو الإعلان الذي أفضى الى دولة جنوب السودان يوم ٩ تموز (يوليو) ٢٠١١ وفقاً لما أعلن رسمياً في الخرطوم وجوباً، بعد ذلك الاستفتاء.

[3] نقلاً عن فضائية الحرة ٢٠٠٨/٢/٢٦ وفضائية السومرية ٢٠٠٨/٢/٢٥.

دولار، اوغندا ٣٠٠ ألف دولار، و٢٠٠ ألف دولار لكل من الصومال ومدغشقر وملاوي. وتأتي هذه المساعدات أيضاً، ضمن إطار المساعدات المسجلة ضمن برنامج الأمم المتحدة للأغذية. وكان دبلوماسي تركي رفيع، قد أكد (أن هذا الدعم هو نتيجة طبيعية للدعوة المقدمة من قبل البرنامج الى المجتمع الدولي من أجل المساهمة في مساعدة البلدان الفقيرة)[١].

ويبدو أن تركيا تريد أن تحذو حذو من سبقها من دول العالم التي تحركت صوب أفريقيا- بعد أن أدركت أهمية هذه القارة اقتصادياً وإستراتيجياً- عبر تقديم المساعدات والمنح الضرورية لدعم المسيرة الأفريقية في مجال التنمية والتطور.

وحددت تركيا أيام ١٨-٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ موعداً لانعقاد المؤتمر، وخصص اليوم الأول من المؤتمر لأعمال اللجنة التحضيرية التي قامت بإعداد وترتيب جدول أعمال المؤتمر، الذي عقد برعاية الرئيس التركي عبد الله غول، وتم افتتاحه يوم ٨/١٩ من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

وتهدف تركيا من الدعوة الى انعقاد المؤتمر على أراضيها- وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقة مع أفريقيا- والذي جاء تحت شعار (التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك)، وضع خريطة طريق لتطوير العلاقات بين تركيا وأفريقيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وإيجاد مسار لتحسين العلاقات التركية مع البلدان الأفريقية ووضع منهج للتعاون الدائم وتعزيز التبادل التجاري بين الطرفين[٢].

---

[١] أنظر في ذلك: عبد السلام إبراهيم بغدادي، (العلاقات التركية- الأفريقية)، المرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد السابع، أيلول (سبتمبر)، ٢٠٠٨، ص٣. وقارن مع: صحيفة إيلاف الالكترونية، الاثنين، ٢٠٠٨/٨/١٨؛ أ.ف.ب ١٩، ٢٠٠٨/٨/٢٠.

[٢] أيمن السيد شبانة، (العلاقات التركية- الأفريقية) في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس، أكتوبر، ٢٠٠٨)، ص٦٤٧؛ بغدادي، المصدر نفسه، ص٣؛ وكالة أنباء البحرين في ٢١-٨-٢٠٠٨؛ إيلاف، لندن، ٢٠٠٨/٨/١٨؛ ٢٠٠٨/٨/٢١؛ إذاعة سوا، ٢٠٠٨/٨/٢١.

ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر لم يخرج- في وقائعه التي استمرت مع اليوم التحضيري ثلاثة أيام- عن الأهداف العامة للسياسة التركية الجديدة إزاء أفريقيا، والمتحددة بسبل دعم وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري وفي شتى المجالات بين الجانبين[١].

وحضر القمة مسؤولون رسميون من جميع الدول الأفريقية (٥٣ دولة)، بعضهم رؤساء مثلوا دول السودان، مالي، بوركينافاسو، غينيا الإستوائية، جيبوتي، وجزر القمر، وبعضهم بمستوى نائب رئيس جمهورية، وبعضهم رؤساء وزراء (عددهم خمسة) وبعضهم بمستوى وزراء خارجية (عددهم ستة). والى جانبهم حضر ممثلو حوالي ٢٠ منظمة دولية، من بينهم (عمرو موسى) أمين عام الجامعة العربية، وممثل عن الأمم المتحدة، وممثل عن مصرف التنمية الأفريقية، فضلاً عن حضور الكثير من الشخصيات العالمية.

وبالنسبة لمشاركة وفد الجامعة العربية في القمة، ذكر مدير مكتب الأمين العام للجامعة العربية السفير هشام يوسف (أن مشاركة موسى في القمة تأتي حرصاً منه على تعزيز العلاقات العربية- التركية والعربية الأفريقية خاصة وأن هناك مسارات مختلفة تحدد وتعزز هذه العلاقات)[٢].

والحدث الأكثر إثارة الذي رافق انعقاد القمة هو حضور الرئيس السوداني عمر البشير، في أول رحلة له الى الخارج منذ أن وجهت له المحكمة الجنائية الدولية اتهامات بالقتل الجماعي، وقيام لويس مورينو أوكامبو كبير المدعين في المحكمة المذكورة إصدار أمر باعتقال البشير لاتهامات-على وفق رؤية المحكمة- بالقتل الجماعي وارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور[٣].

ومن الجدير بالذكر أن تركيا وجهت دعوة للرئيس البشير لحضور القمة "كزعيم دولة أفريقية" وليس هناك- وفقاً لما صرح به مسؤول في وزارة الخارجية التركية- (أمر اعتقال ضده في

---

[١] شريف مبروك، (إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل)، ص١٤٤.

[٢] بغدادي، ص٣، ٤؛ وكالة أنباء البحرين ٢٠٠٨/٨/٢١؛ صحيفة الصباح، بغداد، العدد ١٤٦٧ في ١٩/آب (أغسطس) ٢٠٠٨، ص٥؛ إيلاف، لندن، ٢٠٠٨/٨/٢١؛ إذاعة سوا، ٢٠٠٨/٨/٢١؛ شريف مبروك، (إيران وتركيا...) ص١٤٤؛ أيمن السيد شبانه، (العلاقات التركية الأفريقية) في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس، أكتوبر ٢٠٠٨)، ص٦٤٧.

[٣] هيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C ليوم ٢٠٠٨/٨/١٩؛ بغدادي، ص٤.

الوقت الحالي) ومن ثم لم تجد تركيا حرجاً في دعوته وحضوره، وفعلاً حضر الرئيس عمر البشير بنفسه الى المؤتمر وشارك في جميع فعالياته[١].

وعلى صعيد تركيا، فأنها سعت بكل جهودها الدبلوماسية والسياسية لإنجاح المؤتمر وإبعاده عن الملفات السياسية الشائكة، لاسيما وأنها هدفت من عقد المؤتمر على أراضيها وبمبادرة منها الى تفعيل دورها في أفريقيا، وتنشيط دبلوماسيتها من أجل رفع مستوى التبادل التجاري وتفعيل الحركة الاستثمارية في أفريقيا، لاسيما أن تركيا أدركت أنها وبفعل نموها الاقتصادي وافتقارها لمصادر الطاقة المحلية، بحاجة ماسة الى الوجود في أفريقيا شأنها في ذلك شأن قوى آسيوية كبرى ومتوسطة (تمت الإشارة اليها) سبقتها الى أدغال أفريقيا للأسباب ذاتها.

وخلال القمة اكتشفت تركيا أن لها ١٢ سفارة فقط في قارة تتكون من ٥٣ دولة، وهذا يعني أنها لا تتمثل الا فيما يزيد قليلاً عن خُمس دول القارة [٢٠% من دول القارة]. لذلك أعلنت أنها تعتزم زيادة العدد الى ٢٧ سفارة خلال العام القادم (٢٠٠٩)[٢](*).

وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا، فأن المؤشرات تدل على أن حجم هذا التبادل قد ارتفع خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ من تسعة الى ثلاثة عشر مليار دولار. في حين أشار مصدر آخر الى أن حجم هذا التعامل قد وصل خلال عام ٢٠٠٨ الى ١٢ مليار دولار أمريكي. لذا فأن تركيا تأمل من خلال عقد المؤتمر، الى أن يزيد حجم هذا التبادل التجاري الى ما يزيد عن ضعف هذا الرقم، وقد صرح مساعد نائب وزير الخارجية التركية (أونال تشويكوز)، (هدفنا أن نزيد حجم التبادلات ليبلغ ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٢) وهذا التصريح أوردته وكالة أنباء الأناضول[٣].

وتنادى المؤتمرون في نهاية مؤتمرهم وبحرص شديد من لدن المضيفة (تركيا)، الى الإعلان عن وثيقة مشتركة تحت اسم "إعلان اسطنبول للتعاون الاقتصادي والتجاري" يشدد من خلاله

---

[١] **المصدران نفسيهما.**

[٢] **بغدادي، ص٤؛ (البشير يتوجه الى اسطنبول لحضور قمة أفريقية تركية) وكالة رويترز، ليوم الاثنين ١٨-٨-٢٠٠٨ وقارن مع إيلاف/ لندن لليوم نفسه؛ أيمن السيد شبانه، مصدر سابق، ص٦٤٨.**

(*) **مع أستقلال جنوب السودان، أصبح العدد ٥٤ دولة.**

[٣] **بغدادي، ص٤، ٥؛ هيئة الإذاعة البريطانية ٢٠٠٨/٨/١٩؛ صحيفة إيلاف الالكترونية ٢٠٠٨/٨/١٨.**

الطرفان تركيا وأفريقيا على السعي الى تطوير التعاون في قطاعات عدة كالزراعة والمياه والبنى التحتية[١].

ومع ذلك نقول أن الجزء الأكبر من العمل المشترك في المرحلة القادمة سينحصر في قطاعات الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري نظراً لاهميتها لدى الطرفين، فضلاً عن تفعيل وتطوير العمل الدبلوماسي وتكثيف الصلات السياسية.

ويبدو ومن خلال انعقاد هذا المؤتمر، أن الدبوماسية التركية قد وضعت نصب عينيها اعتماد آلية مؤتمرات القمة لدعم تعاونها مع أفريقيا، حيث تم الاتفاق على أن تعقد القمة التركية-الأفريقية، مرة كل خمس سنوات، على أن تكون الدورة الثانية المقررة عام ٢٠١٣ في عاصمة دولة أفريقية. ولعل ذلك يعكس أهمية البعد الاقتصادي في التوجه التركي نحو دول أفريقيا. فالأتراك- وكما سوف يتضح من سياق البحث- يصدرون السلع والمنتجات التركية لها، بدءاً من مساحيق الغسيل، وحتى الملابس الجاهزة، كما أن شركات المقاولات التركية تسهم في بناء المطارات والمساكن والسدود[٢].

**١ -دوافع التحرك التركي تجاه أفريقيا**

**١-١- دافع التوازن الحضاري بين إرث الماضي ومعطيات الحاضر.**

تسعى تركيا ضمن المرحلة المعاصرة لتوثيق علاقاتها مع أفريقيا في المجالات شتى، يدفعها نحو ذلك جملة من العوامل والمتغيرات، من بينها المتغير التاريخي الذي ما زال يؤثر في مسار السياسة التركية، وهنا يقول أحد مسؤولي وزارة الخارجية التركية، أنه (لزاماً على تركيا أن تزيد من اتفاقاتها مع أفريقيا من منظور الروابط التاريخية وللاستفادة من إمكانات القارة)[٣]. ويقول الأتراك، رداً على من يقلق من التحرك التركي الجديد صوب العوالم العربية والإسلامية والأفريقية، أنه لا

[١] بغدادي، ص٥؛ هيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C ليوم ٢٠٠٨/٨/١٩؛ إذاعة سوا Sawa ليوم ٢٠٠٨/٨/١٨؛ صحيفة إيلاف الالكترونية ٢٠٠٨/٨/١٨؛ أيمن السيد شبانه، ص٦٤٨.

[٢] شريف مبروك، مصدر سابق، ص١٤٦؛ وقارن مع حمدي عبد الرحمن، مصدر سابق.

[٣] بغدادي، العلاقات التركية-الأفريقية، ص٣؛ إيلاف؛ رويترز ٢٠٠٨/٨/١٨.

خوف من أي دور إقليمي تركي، وفقاً لما ذهب اليه الدكتور محمد العادل- رئيس الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون "تاسكا"- اذ يقول:

(هذا التخوف لا مبرر له، لأن الأتراك، بتوجههم اليوم الى البلدان العربية والأفريقية، يسعون الى التصالح مع محيطهم العربي والإسلامي، ويبحثون عن شراكة حقيقية معهم، -وليس لهم أجندة خفية-، أرى أن الأطراف التي تقف وراء محاولات التشكيك في المبادرات التركية، سياسية كانت أو اقتصادية أو مدنية أو غيرها، نحو العرب والأفارقة والعالم الإسلامي عموماً، هي أطراف تهدف الى قطع الطريق أمام أية مصالحة حقيقية بين) الأتراك والعرب والأفارقة[1] [(*)].

ويضيف محدداً بدقة أبعاد التوجه التركي الجديد المستلهم لتراث الماضي، فيقول:

(التوجه التركي الجديد نحو البلدان العربية والإسلامية والأفريقية لا يعكس رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية بمفردها، وإنما يعكس رؤية الدولة التركية بمختلف مؤسساتها)[2].

وعن دوافع التوازن الحضاري بين حاضر تركيا العلماني وماضيها الإسلامي- العثماني، يقول الباحث التركي برهان كور أوغلو:

"اذا نظرنا الى تاريخ تركيا، لا نستطيع أن نقول أن محورها كان الغرب وحده، فقد كانت هناك الكثير من الاتجاهات. في أيام العثمانيين كانت تركيا موجودة في نصف أوروبا وفي آسيا وأفريقيا. وتحديث المؤسسات التعليمية كان قائماً، حتى في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يحاول أن يحدث النظام التعليمي منذ فترة طويلة، ومع ذلك كان رجلاً ملتزماً التعاليم الإسلامية ويحاول توحيد العالم الإسلامي بوسائل مختلفة".

وكانت تركيا قد تخلت عن "الحرف العربي" وتخلت عن الإسلام ديناً رسمياً للدولة، وأوغلت في علمانيتها حتى مجيء حكومة "العدالة والتنمية" التي يبدو أنها تحاول "تعديل" الاتجاه التركي، ويرى كور أوغلو أن "ما حدث في بدايات الجمهورية التركية من اتجاه الى الغرب كان فيه

---

[1] **أنظر الحوار الذي أجراه الهادي غيلوفي مع الدكتور محمد العادل: "مستقبل تركيا والعرب واحد، أو لنعش معاً تحت سماء واحدة"، المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨١ تشرين الثاني (نوفمبر)، ٢٠١٠، ص١٥٩.**

[(*)] **العادل: تونسي المولد، فرنسي التعليم، تركي الجنسية.**

**الغيلوفي: باحث في التاريخ: تونسي، المصدر نفسه، ص ص١٥٧-١٥٩.**

[2] **أنظر الحوار نفسه، ص١٥٧.**

مبالغة في الاتجاه الى الغرب ولم يقبل من الشعب التركي بشكل كبير"، مشيراً الى "الصدام الدائم بين النخب المتغربة والاتجاه الطبيعي للأمور". ويقول: "منذ الأربعينات حصل ضغط على الشعب لتغيير اتجاهه ورفض من الشعب للتغيير. لذلك كلما صعدت قوة سياسية تلبي طموحات الشعب وجدت ترحيباً منه في الانتخابات، ودائماً كانت هناك قوة عسكرية نشطة تتدخل لصد الرغبة الشعبية.

وأخيراً وصلنا الى حد من الصدام فحصلت عدة انقلابات، لكن الآن أصبحت الأرضية صلبة بحيث أن النخب المتغربة لم تعد تمنع هذه الرغبة الأصلية عند الشعب. والحكومة تتماشى مع هذه الرغبة، لكنه في الوقت نفسه تستمر في المسيرة الديمقراطية. وهذه النخب المتغربة لم تكن ترحب بالديمقراطية، لأنهم كانوا يضعون أنفسهم فوق الشعب. أما حكومة أردوغان فهي كانت دائماً تقول أنها في خدمة الشعب، والشعب يريد أن يتواصل مع أخوانه المسلمين في المنطقة، ويريدون أن يعيشوا حياة كريمة ويتطوروا علمياً وصناعياً""[١].

ويوضح كور أوغلو أن تركيا "بعد الحرب الباردة تريد أن تلعب دوراً فاعلاً أكثر، ولا تريد أن تكون فقط همزة الوصل بين القطبين الغربي والشرقي، هي تريد أن يكون لها دور في المنطقة كما كان في الماضي خلال أيام الدولة العثمانية، فالدولة العثمانية حية جداً في ذاكرة الشعب التركي. فقد كان لها دور شريف وتقيم العدل، فعندما كانت تحصل المشكلات في الغرب بين دولة ضعيفة وأخرى قوية، كانت تتدخل لصالح الدولة الضعيفة المظلومة. وهذا الشعور بالانحياز الى العدالة ما يزال موجوداً الى الآن في ذاكرة الشعب التركي. وعندما نسمع بأي مشكلة تحصل في غزة، نتأثر وما قام به اردوغان هو أنه استمع الى وجدان شعبه ويقوم بواجبه". ويعرب عن رفضه لفكرة أن "تركيا تغير محورها، بل العكس، تركيا تعود اليوم الى أصلها، فالمحور المتجه الى الغرب كان ضعيفاً، والمحور الصحيح يترسخ الآن. والذي هو عبارة عن علاقة متزنة مع الشرق، وعلاقة قوية مع الشرق". مضيفاً الى ذلك "أن الغرب لم يعد قوياً كما كان في الماضي، فأوروبا لم تعد كما الماضي اقتصادياً وعسكرياً وإستراتيجياً، وتركيا تعي هذا الشيء، وتحاول أن تستغل

[١] **عن: ثائر عباس، (تركيا تتعلم "العربية" وتتقدم شرقاً بالتحالف مع الجغرافيا والدين)، الشرق الأوسط، طبعة بغداد، العدد ١١٦٠٤، في ٢٠١٠/٩/٥، ص٧.**

موقعها الإستراتيجي. فبدلاً من أن تستقبل الدور الذي خطط له، تريد أن تخطط للدور الذي تريده، وتريد أن تستغل تاريخها الذي يعود لألف سنة". ويقول: "تذهب الى لبنان فتجد من يقول أن أصوله تركية وكذلك في أفريقيا"[١].

ويعود الدكتور محمد العادل، انطلاقاً من رؤية إستراتيجية لا تتوقف عند أعتاب الماضي حسب، بل تتطلع الى نوافذ المستقبل التي يراها مفتوحة أمام تركيا، فيقول:

(أنقرة تعطي أولوية قصوى، لا لتحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والأفريقي حسب، بل لإقامة شراكة إستراتيجية مع هذه البلدان أيضاً)[٢].

وهذا الأمر ينقلنا الى الدافع التركي الثاني المتعلق بتوجه أنقرة نحو أفريقيا، وهو الدافع الإستراتيجي وهو- بلا شك- دافع يتداخل مع متغيرات عدة، لكن منهجية الدراسة تفرض علينا، أن نضع له مفردة خاصة لأغراض المنهجية ليس الا.

**١-٢- الدافع الإستراتيجي**

وهنا نعود الى الدكتور محمد العادل مرة أخرى، الذي يرى أن المصلحة التركية العليا تحتم عليها التوجه نحو أفريقيا والعرب والمسلمين، إذ يقول:

(لا شك أن توجه تركيا الجديد للمصالحة مع محيطها العربي والإسلامي يزعج أطرافاً في الداخل والخارج، ويحاول بعضها أن يصوره على أنه محاولة من أنقرة للبحث عن بدائل للاتحاد الأوروبي بعد مماطلة العواصم الأوروبية بشأن عضوية تركيا في الاتحاد. وقد يكون هذا الرفض المقنع واحداً من الأسباب التي دفعت أنقرة الى مراجعة الكثير من خياراتها، لكنه بكل تأكيد ليس السبب الوحيد. وتقديري الشخصي أن قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبط أكثر بمحيطها العربي والإسلامي هي التي تدفعها اليوم الى إقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية، والأفريقية أيضاً)[٣].

---

[١] المصدر نفسه، ص٧.

[٢] الحوار مع الدكتور محمد العادل، ص١٥٧.

[٣] الحوار مع محمد العادل، ص١٥٧، ١٥٨.

ولعل خير من يوضح الدافع الإستراتيجي التركي نحو الشرق العربي والإسلامي ومحيط تركيا الجنوبي بما فيه المحيط الأفريقي هو البروفسور داود أوغلو، وزير الخارجية التركية، عبر كتابه الشهير العمق الإستراتيجي(*)، والذي يمكن الإشارة الى بعض مضامينه، من خلال بعض ما ورد في ملف تناولته صحيفة الشرق الأوسط اذ تنقل عنه:

"أما في نظرية "العمق الإستراتيجي" التي ترسم معالم السياسة الخارجية التركية الحديثة، فأنه ينتقد "النظرة الغربية والأمريكية التي وضعت بلاده في مكانة هامشية، أو طرفية ضمن النظام العالمي، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مشدداً على أن "تركيا دولة مركزية، والدليل على ذلك هو وجود تركيا في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى (افروآسيا)، أي أفريقيا وأوروبا

---

(*) احمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كور أوغلو (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠)؛ ومما يجدر ذكره هنا، ان البروفيسور داود أوغلوا، الذي يُعَد الآن الشخص الثالث في الخريطة السياسية التركية النافذة، والمخطط الرئيس في السياسية الخارجية التركية كان قد ولد عام ١٩٥٩ في مدينة "قونيا" الواقعة في قلب الأناضول، وتدرج في التعليم حتى تخرج في قسم العلوم السياسية عام ١٩٨٤ في جامعة البوسفور، إحدى أهم المؤسسات الجامعية التركية، التي تدرس موادها باللغة الانجليزية. وتخرج في قسم "الاقتصاد والعلاقات الدولية والعلوم السياسية" في الجامعة، ونال أيضاً درجة الماجستير في الإدارة العامة. ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة بوقازيشي.
عمل أستاذاً في جامعة مرمرة بين عامي ١٩٩٣، ١٩٩٩، ورئيس إدارة العلاقات الدولية في جامعة بيكنت في إسطنبول بتركيا. كما عمل في أكثر من جامعة داخل تركيا وخارجها، كان أهمها الجامعة الإسلامية في ماليزيا.
منح لقب سفير بقرار مشترك من الرئيس أحمد نجدت سيزر، ورئيس الوزراء عبد الله غل، وذلك في ١٧ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٣. قبل أن يختاره رجب طيب اردوغان مستشاراً للسياسة الخارجية، وذلك للإشراف على مهام الرصد والتخطيط والمشاركة في عملية إطلاق سياسة خارجية جديدة للبلاد عقب فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية التركية وتشكيله الحكومة.
وهو متزوج وله أربعة أولاد (ثلاث فتيات وشاب).
من مؤلفاته:

- **Alternative Paradigms: The impact of Islamic ve Western Weltanschauungs on Political Theory.**
- **The Civilization Transformation ve The Muslim World.**
- العمق الاستراتيجي.
- الأزمة العالمية.

أنظر: الشرق الأوسط، طبعة بغداد، العدد ١١٦٠٣ في ٤ ايلول ٢٠١٠، ص٥.

وآسيا، فهي هناك ليست دولة أطراف، هي من الناحية الجغرافية دولة مركز وليست دولة أطراف، فتركيا ليست دولة أوروبية وحسب، بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة آسيوية أيضاً. وليست دولة آسيوية وحسب، بل هي دولة أوروبية أيضاً، وهي ليست دولة واقعة ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط وحسب، بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضاً، كما توجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط... فتركيا، والحالة هذه، تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها.. واذا ما ألقينا نظرة تاريخية، سنجد أن تركيا تقع وسط المكان الذي تشكل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة، وعندما نلقي نظرة على حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية، سنجد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي دولة تؤثر في حضارات عدة وتتأثر بها في الوقت نفسه؛ فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية". مضيفاً: "اذا ما ألقينا نظرة الى خطوط تدفق الطاقة، سنجد أن هذه الخطوط تتوه وتضيع طريقها اذا ما حذفتم تركيا من الخريطة، اذ أنه تمر من تركيا خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي وخطوط نفط باكو تبليس وجيهان، وخطوط أنابيب كركوك يمورتالك، وخطوط أنابيب أخرى".

ويستنتج "المعلم"(*) في نظريته أنه "اذا ما وحدنا فضيلة الشرق، أي فضيلة الحضارة الإسلامية مع عقلانية الغرب، ومع خصوبة اقتصاد الشمال مع البحث عن العدالة في الجنوب، نجد أن تركيا تمتلك المؤهلات التي تمكنها من أن تصبح دولة نموذجية للمعطيات الثقافية للعولمة وللافرو آسيوية، وتمتلك قوة تستطيع من خلالها التدفق نحو محيطها.. نحن لسنا دولة أطراف".

أما نظرية العثمانية الجديدة التي يتبرأ منها حزب العدالة والتنمية، أي من التسمية، فهي الأكثر إثارة للجدل على المستوى الداخلي، حيث يعد أن "تراجع تركيا خلال الحقبة الماضية يعود لسياسة "القطيعة" التي سعت لفصل ماضي تركيا العثمانية وعمقها الإستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، التي عمقت أيضاً الانقسام بين "العلمانية"، و"الإسلامية"، وغلبت الأمن على الحرية، وأحدثت أزمة "هوية" في أوساط النخب التركية، خاصة بعد أن تبين فشل العسكر في فرض هوية جديدة بالقوة على المجتمع من أعلى هرم السلطة التي أمسكوا بها.

(*) في إشارة الى أنه كان أستاذاً في الجامعة.

والحل في تبني "عثمانية جديدة"، والعثمانية الجديدة لا تعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة للماضي الغابر، وإنما قوامها ثلاثة مرتكزات، أولها: أن تتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، وتعتز بماضيها "العثماني" متعدد الثقافات والأعراق، وتوسع الحريات في الداخل، وتحفظ الأمن في الخارج. بالإضافة الى "استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية"، والثالث: الاستمرار في الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي. أو بمعنى آخر "علمانية أقل تشدداً في الداخل، ودبلوماسية نشطة في الخارج، خاصة في المجال الحيوي لتركيا".

وكان أوغلو قد كتب مقالاً نشرته إحدى الصحف التركية قال فيه "أن قطع تركيا لعلاقات عمرها ٥٠٠ عام مع الشرق، وأتباعها سياسات غربية خلال الـ ٥٠ عاماً الأخيرة، كان أحد أسباب عزلتها وتراجع دورها".

ويقدم التقرير الذي نشرته مؤسسة (سيتا) البحثية في أنقرة على موقعها الالكتروني رؤية داود أوغلو للسياسة الخارجية التركية عقب تعيينه وزيراً للخارجية، ويناقش التقرير خط السياسة الخارجية التركية الجديدة وأدواتها، لاسيما وسط مجهودات الدولة لحل المشكلات المتأزمة في المناطق المجاورة"[١].

ويبدو أن عبقرية المكان التي تتمتع بها تركيا، لم يكتشفها (اوغلو) وحده، أو الأتراك أنفسهم، وإنما آخرون من خارج تركيا؛ فالمستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر ١٩٩٨-٢٠٠٥ تحدث (مراراً عن الأهمية الجيو ستراتيجية حيث يمكن أن تصبح تركيا مركزاً إستراتيجياً يعزز علاقة الشرق بالغرب وآسيا بأفريقيا وينمي قيم التسامح والحوار مع العالم الإسلامي)[٢].

---

[١] نقلاً عن: ثائر عباس، (السياسة الخارجية التركية تنطلق من "الصفر" نحو عمقها الإستراتيجي وتاريخها "العثماني")، الشرق الأوسط، طبعة بغداد، العدد ١١٦٠٣، في ٢٠١٠/٩/٤، ص٥.

[٢] معمر عطوي، (رؤية الألمان لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي) حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، السنة الثانية/ العدد ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦، ص٣٢.

**١-٣- الدافع الاستخباري**

بعد أن شعرت القيادة التركية الجديدة، التي جاءت الى السلطة بعد عام ٢٠٠٢، أن تركيا وصلت الى مرحلة من التطور الاقتصادي(*) والاستقرار السياسي والمنعة العسكرية النسبية على صعيد الداخل، فأنها أدركت، أنها بحاجة ماسة الى جمع معلومات كامنة عما يدور حولها في المحيط الخارجي، ومن بين هذا المحيط، أفريقيا. لاسيما وأن تركيا وجدت نفسها عاجزة عن إلقاء القبض على الزعيم الكردي (التركي) عبد الله أوجلان الذي لجأ الى كينيا بعد خروجه من سوريا عام ١٩٩٩؛ وقامت بالعملية نيابة عن تركيا ولصالحها مخابرات أجنبية، اعتقلت (أوجلان) وسلمته الى تركيا، التي لم تفعل شيئاً في وقتها سوى وضعه في السجن في جزيرة أيمرالي في عزلة عن العالم الخارجي.

وعليه وبعد مجيء اردوغان الى السلطة عام ٢٠٠٢، أدرك أهمية المعلومات وضرورة توظيفها لصالح الأمن القومي التركي، وأن أحد نطاقات هذه المعلومات هو أفريقيا. ومن هنا بدأ الاهتمام بهذا الجانب يظهر الى السطح، لذا نرى أن اردوغان أكد أن المهمة الأساسية لجهاز الاستخبارات "التركي هي جمع معلومات من خارج البلاد، مشيراً الى أن المستشار الجديد للجهاز هاكان فيدان (٤٢ سنة) سيعمل على إعادة بناء الجهاز استناداً الى هذا الهدف الجديد.

وقال مقربون من المستشار الجديد أن الأخير سيعمل على تنفيذ رؤيته التي وضعها في رسالة الماجستير والدكتوراه التي قدمها الى جامعة "بلكينت" التركية وتلحظ تقسيم الاستخبارات الى قسمين للداخل والخارج، مع التركيز على العمل خارج تركيا والذي أهمل باعتقاده بسبب تركيز الجهاز سابقاً على قضايا الداخل المتعلقة بالجماعات الدينية والكردية واليسارية التي تشكل مصدر التهديد الأول للأمن التركي. وتسعى الدراسة الى جعل جهاز الاستخبارات التركي يعمل بطريقة تشبه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي أي أي)، والاستعانة بخبراء وكوادر مدربة للعمل في الخارج من أجل جمع المعلومات المهمة وربما تنفيذ عمليات نوعية في الخارج، وهو ما لا تستطيعه تركيا حالياً بسبب عدم وجود بنية تحتية لذلك. وتتفق رؤية فدان الذي خدم ١٢ سنة كضابط في الجيش مع رؤية حزب "العدالة والتنمية" الحاكم، لأنها تمهد من جهة لزيادة النفوذ

(*) سوف تشير الدراسة الى هذا الأمر في موضع آخر.

السياسي لتركيا في المنطقة، ومن جهة أخرى تخفف الضغط على التهديد الداخلي الذي يركز على ملاحقة الجماعات الدينية والإسلامية"[١].

**١-٤- الدافع السياسي**

لعل الدافع التقليدي لأي دولة من التحرك صوب غيرها من الدول، إنما هو الدافع السياسي، وهو دافع يتعلق بتطوير العلاقة الثنائية، وتكثيف الزيارات الرسمية والمدنية، وفتح السفارات والقنصليات بما يخدم المصالح العليا للدولة وأهدافها المتوخاة.

وبالنسبة لتركيا، وبعد أن وضعت نصب عينيها تطوير العلاقة مع أفريقيا، فأن أول شيء فكرت به- لاسيما بعد انعقاد القمة التركية- الأفريقية عام ٢٠٠٨- هو توسيع إطار علاقاتها الدبلوماسية، والإكثار من زيارات كبار المسؤولين الأتراك الى أصقاع القارة الأفريقية.

وفعلاً شهد العامان اللاحقان للقمة ٢٠٠٩-٢٠١٠ افتتاح ١٥ سفارة تركية جديدة في أفريقيا[٢]. وهو ما خططت له تركيا في القمة لجعل عدد سفاراتها ٢٧ سفارة بعد أن كانت ١٢ سفارة قبل القمة[٣]. وهو ما تحقق فعلاً، ضمن إطار سياسة التوسع الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي التركي في العالم. وهو ما يستهدف توسيع دائرة النفوذ الإقليمي السياسي والاقتصادي لتركيا[٤].

ويرى محللون سياسيون، أن ترجمة الروابط السياسية التي أقامتها أنقرة مع أفريقيا عموماً، إنما هو جزء من محاولة لخلق تفاعلات جديدة مع كيانات أخرى غير الاتحاد الأوروبي، وظهر مردودها في الدور الكبير الذي لعبته الأصوات الأفريقية أثناء التصويت في مجلس الأمن

---

[١] (الاستخبارات التركية تنقل أولوياتها من الداخل الى الخارج): صحيفة الحياة، بيروت، العدد ١٧٢٢١ في ٢٠١٠/٥/٢٩، ص٨.

[٢] عبد الله عرفان، (الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان)، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٢، تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠١٠، ص١٢٤؛ وقارن مع: دبلوماسية العثمانيين الجدد، هل سئمت أنقرة من الجري وراء أوروبا، مجلة المجلة. http://www.majalla.com/ar/cover-story/article.26364ece.

[٣] صحيفة الصباح، بغداد، العدد ١٤٦٧ في ٢٠٠٨/٨/١٩، ص٥.

[٤] عرفان، مصدر سابق، ص١٢٤.

لمقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن الدولي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨؛ حيث صوتت ٥١ دولة لصالح تركيا، من أصل ٥٣ دولة أفريقية[١].

وهذا يعني أن تركيا سعت وسوف تسعى في المستقبل للاستفادة من الثقل التصويتي الأفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خدمة القضايا التركية. وعليه لم يأت تصويت الدول الأفريقية لصالح حصول تركيا على عضوية مجلس الأمن الدولي بشكل عفوي أو بجهد بسيط. اذ طلبت الحكومة التركية على لسان وزير خارجيتها السابق (علي بابا جان) من الدول الأفريقية مساندتها في هذا الأمر، بالتصويت لصالح تركيا في مواجهة منافسيها الأوروبيين وهما النمسا وأيسلندا. وفي المقابل وعدت تركيا الدول الأفريقية بأن تكون سنداً قوياً لقضايا القارة الأفريقية المطروحة على مجلس الأمن الدولي في حال حصولها على مقعد غير دائم في المجلس[٢].

أن ذلك يعني أن تركيا تطبق سياسة جديدة نحو القارة الأفريقية، تهدف في المحصلة الى تعزيز العلاقات في شتى المجالات[٣].

**١-٥- الدافع الاجتماعي- الثقافي**

لا يزال البعد الثقافي التركي- الأفريقي للعلاقات على طريق مزيد من الاهتمامات ليس لتركيا فحسب وإنما لأفريقيا أيضاً. وذلك من خلال العمل على إقامة حوار تركي- أفريقي، بهدف تقليل الفجوة الثقافية، وخلق موقف موحد إزاء ما يسمى بصراع الحضارات، عبر إقامة مراكز ثقافية في كل من الجانبين، وزيادة برامج تعليم اللغة التركية في الدول الأفريقية[٤].

بالتوازي مع تلك المسارات الثنائية، دشنت تركيا مساراً جماعياً جديداً تحاول من خلاله تأطير علاقاتها مع مختلف دول القارة الأفريقية وتفعيلها في الوقت ذاته، وهو مسار المجتمع المدني، حيث أسست أنقرة منتدى للعمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني التركي ومؤسسات المجتمع المدني الأفريقي، حيث تعدها تركيا شريكاً أساسياً في تدعيم العلاقات الثنائية ومن أجل

---

[١] **شريف مبروك، (إيران وتركيا...) مصدر سابق، ص١٤٤.**

[٢] **أيمن السيد شبانة (العلاقات....) مصدر سابق، ص٦٤٩.**

[٣] **شريف مبروك، مصدر سابق، ص١٤٤.**

[٤] **شريف مبروك، مصدر سابق، ص١٤٤.**

تنمية أفريقيا في كل المجالات. حيث تقرر خلال أعمال هذا المنتدى تكوين مجموعات عمل تشمل مواضيع المساعدات الإنسانية والتنموية ومكافحة الفقر، والبنية التحتية، والتعليم، والثقافة والشبيبة، والمرأة وفعاليات العائلة، والصحة، وسلامة الغذاء والماء، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان والإدارة الجيدة، والسلام والأمن. وستجتمع هذه المجموعات مرة كل عامين لتراقب الفعاليات المحققة في إطار برنامج العمل، فضلاً عن وضع المخططات لما يجب القيام به، وتأمين التعاون المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني التركية والأفريقية[1].

وعلى صعيد آخر، لكنه مقارب، نقول: أنه بما أن ثلث سكان أفريقيا من المسلمين، فأن تركيا تسعى لأن يكون لها تأثير في هذا المجال الحيوي. وهنا يقول الكاتب التركي إبراهيم قرة كول:

(العالم الإسلامي هو الفضاء السياسي الاقتصادي الروحي "بالمعنى الهيكلي" الذي يجمع دولاً ممتدة من ماليزيا وأندونيسيا الى المغرب والسنغال، ومروراً بتركيا والقوقاز والبلقان. هذا المجال تحت ظل الثقافة الروحية والتاريخية للإسلام الاجتماعي، حيث للآخرين ما للمسلمين في أية دولة منه. ذلك المجال لا يتناقض مع أن يكون لأي كيان من ضمنه شخصيته وتجربته السياسية والاقتصادية الخاصة به. مجال العالم الإسلامي المطلوب ليس انعكاساً لنظرية إيديولوجية ما، بل لظروف تهميش عامة متشابهة لهذه الدول، تجبرها على التراص لتشكل شيئاً ما، في هذا العصر الذي يتجه للتكتل)[2]. هذا العالم بحاجة الى دولة مركزية من داخله (تستطيع جذب الدول الأخرى) بما فيها البلدان المسلمة في أفريقيا. بيد أن هناك صعوبة في ذلك- كما يلمح الكاتب التركي- (بسبب المساحة الشاسعة التي يحتلها في قلب العالم "حوالي ثلث مساحة الكرة الأرضية" والتعداد السكاني الرهيب "مليارا نسمة أو ربع سكان الأرض) يضاف اليها الاستحواذ على ٧٥ في المئة من الثروة النفطية، وسوق موعودة (للتكنولوجيا والمواد نصف المصنعة. ولأي تكتل قابض

[1] **المصدر نفسه، ص١٤٥.**

[2] **إبراهيم قرة كول، (في سبيل قرن مختلف)، حوار العرب، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، السنة الثانية، العدد ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦، ص٥٤.**

على منطقة جيو- إستراتيجية، بمواصفات تلك البقعة، أن ينفرد بإدارة العالم كيفما شاء، ولمدة طويلة جداً)[١].

وعليه تسعى تركيا لتوسيع دائرة تعاونها ونفوذها مع أفريقيا عبر أدوات عدة، من بينها منظمة التعاون الإسلامي، التي تتولى شخصية تركية أمانتها العامة حالياً، ممثلة بالبروفسور كمال الدين إحسان أوغلو. وهي المنظمة التي يأتي في طليعة أهدافها: "تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية"[٢].

وفي ضوء هذه الأهداف، تم توقيع الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي، والاتفاق الإطاري لنظم الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، واتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار[٣].

وعلى صعيد متصل أطلقت المؤسسات الخيرية التركية حملات لجمع التبرعات لإرسال مساعدات غذائية الى عدد من الدول الأفريقية (المسلمة) الفقيرة خلال شهر رمضان ١٤٢٩ هجرية (٢٠٠٨ ميلادية)[٤].

وهو الأمر الذي سيمتد نطاقه الى دول أفريقية عدة. لاسيما وأن الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية- سابقاً-) وافق على انضمام تركيا في عضويته بدرجة عضو مراقب، عام ٢٠٠٣ ثم رفع درجة هذه العضوية الى مرتبة الشريك الإستراتيجي في العام ٢٠٠٨[٥]. وهو العام الذي شهد- كما مر بنا- انعقاد مؤتمر القمة التركية- الأفريقية الأول في أسطنبول. كما أن البنك الأفريقي للتنمية (أكبر مؤسسة مالية أفريقية)، وافق على انضمام تركيا[٦]، الأمر الذي يسمح لها بالانغماس أكثر فأكثر بالشأن الأفريقي.

---

[١] المصدر نفسه، ص٥٤.

[٢] منير الحمش، (وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية- التركية) المستقبل العربي، السنة٣٣، العدد ٣٨٢، السنة ٢٠١٠، ص١١١.

[٣] المصدر نفسه، ص١١١.

[٤] أيمن السيد شبانه، ص٦٥١.

[٥] المصدر نفسه، ص٦٤٧.

[٦] مبروك، ص١٤٤.

**١-٦- الدافع الاقتصادي**

وهو في طليعة الدوافع الأساسية، بل هي الأهم من بين الدوافع جميعاً إزاء التحرك صوب القارة الأفريقية ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة، والأسواق الواعدة، وفرص الاستثمار غير المتناهية[١].

ولتوضيح الأمر، فأن الضرورة تستدعي توزيع هذه المفردة على أكثر من فقرة لتبيان الاهتمام التركي بتوسيع فرص تحركها الاقتصادي/ الاستثماري/ التجاري[٢]، لاسيما وأن القارة تشهد تنافساً حاداً من لدن قوى آسيوية صاعدة مثل الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، إيران، فضلاً عن القوى الأوروبية والأمريكية والبرازيل[٣].

ولا ريب أن تركيا تدرك، وهي تتحرك صوب أفريقيا والعرب والعالم الإسلامي، أهمية موقعها وقيمتها الإستراتيجية- كما تمت الإشارة الى ذلك في موضع سابق- كما أنها بدأت تعي أهميتها الاقتصادية وثقلها في الموازين التجارية ضمن محيطها الإقليمي، بل والعالمي، فتركيا اليوم، هي واحدة من بين مجموعة العشرين (الدول العشرون الأفضل اقتصادياً في العالم) ويأتي ترتيبها في المرتبة ١٦ بعد كوريا الجنوبية مباشرة[٤]. والجدول رقم (١) يوضح هذه الحقيقة.

---

[١] حول الفرص التي تتيحها أفريقيا للمستثمرين، أنظر فيجاي ماهاجان، نهوض أفريقيا، ٩٠٠ مليون مستهلك أفريقي يقدمون فرصاً تتجاوز توقعاتك، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون< مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩).:

[٢] (موسى والبشير يشاركان في القمة التركية الأفريقية)، الصباح، بغداد: العدد ١٤٦٧ في ٢٠٠٨/٨/١٩، ص٥.

[٣] حول بعض هذه التحركات، أنظر على سبيل المثال:

د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، التجربة الصينية في أفريقيا ١٩٤٩-٢٠٠٨ (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٨)، سلسلة دراسات إستراتيجية العدد ٩٧.

[٤] تأسست مجموعة العشرين عام ١٩٩٩ على خلفية الأزمات المالية الآسيوية التي حصلت عام ١٩٩٧، وهدفها الجمع بين الاقتصادات المتطورة (المتقدمة) والتي تضم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا، والدول الناشئة (النامية بقوة) وتشمل الصين، البرازيل، كندا، روسيا، الهند، استراليا، المكسيك، كوريا الجنوبية، تركيا، أندونيسيا، السعودية، الأرجنتين، جنوب أفريقيا.

أنظر صحيفة الحياة، العدد ١٧٥٠٢ في ٢٠١١/٣/٦، ص١١؛ وقارن مع الجدول رقم (١).

**جدول (١) يبين حجم الناتج القومي ومعدل الدخل الفردي لمجموعة العشرين التي من بينها تركيا (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٠.**

| ت | الدولة | الدخل القومي | الدخل الفردي | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الاتحاد الأوروبي | ١٦,٥٤٣ ترليون | ٣٣,١٢٧ دولار | إجمالي الناتج المحلي العالمي ٦١,٧٨١ ترليون دولار |
| ٢ | الولايات المتحدة | ١٤,٨٠٠ ترليون | ٤٧,٧٠٢ دولار | إجمالي إنتاج مجموعة العشرين ٥٣,٩٩٥ ترليون دولار |
| ٣ | الصين | ٥,٣٦٥ ترليون | ٣,٩٩٩ دولار | مجموعة الثمانية الكبار G8 ٣٣,٤٨٣ ترليون دولار |
| ٤ | اليابان | ٥,٢٧٣ ترليون | ٤١,٣٦٦ دولار | باقي العالم ٧,٧٨٦ |
| ٥ | ألمانيا | ٣,٣٣٣ ترليون | ٤٠,٦٧٩ دولار | |
| ٦ | فرنسا | ٢,٦٦٩ ترليون | ٤٢,٤١٤ دولار | |
| ٧ | بريطانيا | ٢,٢٢٣ ترليون | ٣٥,٧٢١ دولار | |
| ٨ | إيطاليا | ٢,١٢١ ترليون | ٣٥,٢٣١ دولار | |
| ٩ | البرازيل | ١,٩١٠ ترليون | ٩,٨٨٦ دولار | |
| ١٠ | كندا | ١,٥٥٦ ترليون | ٤٥,٦٥٨ دولار | |
| ١١ | روسيا | ١,٥٠٨ ترليون | ١٠,٧٤٠ دولار | |
| ١٢ | الهند | ١,٣٦٧ ترليون | ١,١٢٤ دولار | |
| ١٣ | أستراليا | ١,١٩٣ ترليون | ٥٣,٨٦٢ دولار | |
| ١٤ | المكسيك | ٩٩٦ مليار | ٩,١٦٨ دولار | |
| ١٥ | كوريا | ٩٩١ مليار | ٢٠,٢٦٥ دولار | |
| ١٦ | تركيا | ٧١١ مليار | ٩,٩٥٠ دولار | |
| ١٧ | أندونيسيا | ٦٧٠ مليار | ٢,٨٥٨ دولار | |
| ١٨ | السعودية | ٤٣٨ مليار | ١٦,٧٧٨ دولار | |
| ١٩ | الأرجنتين | ٣٤٤ مليار | ٨,٤٩٣ دولار | |
| ٢٠ | جنوب أفريقيا | ٣٣٠ مليار | ٦,٦٠٩ دولار | |

**الجدول من إعداد الباحث (عبد السلام بغدادي) استناداً الى ما ورد في صحيفة الشرق الأوسط/ طبعة بغداد، العدد، ١١٥٣١ في ٢٠١٠/٦/٢٤، ص١١ ومصادر أخرى متفرقة.**

يستشف من الجدول رقم (١)، أن تركيا هي واحدة من بين الدول العشرين، الأفضل اقتصادياً على مستوى العالم كله، وأن تسلسلها على وفق الجدول هو (١٦)، واذا استثنينا الاتحاد الأوروبي- بوصفه كتلة وليس دولة- فأن تسلسل تركيا يصبح الخامس عشر. وأنها الأولى من بين ثلاث دول إسلامية ضمن المجموعة، مع معدل دخل فردي يقترب من ١٠,٠٠٠ دولار(*)، مع العلم أنها دولة غير نفطية. وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على الإنجاز الكبير الذي حققته تركيا على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي والجهد الخدمي، فضلاً عما حققته على مستوى التعليم وتطور المجتمع المدني وما أنجزته على صعيد التحول الديمقراطي وضمان حقوق الإنسان والحريات العامة، وأن لم تستكمل بعد هذه المسارات على النحو الأمثل.

وتركيا التي يتجاوز عدد سكانها الـ ٨٠ مليون نسمة ويقترب دخلها القومي من ثلاثة أرباع الترليون دولار أمريكي (وفقاً لأرقام العام ٢٠١٠)، وبمعدل نمو سنوي في اقتصادها يقترب من ٦%. ويصل حجم تجارتها الخارجية الى ٣٠٠ مليار (وفقاً لأرقام العام ٢٠٠٨)، وتجاوزت صادراتها الـ ٨٥ مليار دولار (أرقام العام ٢٠٠٧)، و١١٤ مليار دولار سنوياً، وفقاً لأحدث الأرقام العائدة للعام ٢٠١١. وتباهي بأن لديها أكبر أسطول من سيارات الشحن في أوروبا. وتفخر بامتلاكها اقتصاداً متنوعاً له إمكانيات صناعية وزراعية وتجارية ومائية، وتحولت خلال مدة وجيزة من دولة مستهلكة غير مستقرة الى دولة صناعية زراعية منتجة وفاعلة. تركيا هذه لا تسعى للحفاظ على وضعها الاقتصادي النامي حسب، وإنما تسعى لإمداده بمزيد من أساليب وفرص التطور؛ لاسيما وأنها تدرك أن الحركة هي أساس التطور، وأن هذه الحركة ينبغي أن تكون في كل الاتجاهات ضمن سياسة تعدد الأبعاد (تعدد بُعد) التي جاء بها (داود أوغلو) الى متن السياسة الخارجية. وأحد هذه الأبعاد هي أفريقيا. التي تزخر- كما ذكرنا في مواضع سابقة- بفرص الاستثمار وسعة الأسواق وزخم الموارد.

(*) **أشار الجدول، أن معدل الدخل الفردي التركي، وصل خلال عام ٢٠١٠ الى ٩,٩٥٠ دولار، في حين أنه لم يتجاوز ٢,٨٠٠ دولار خلال عام ٢٠٠٦، وهذا يعني أنه تضاعف الى ما يقرب من أربعة أضعاف خلال أقل من أربعة أعوام. حول الرقم الأخير، أنظر: معمر عطوي، ص٣٢.**

وقد راجعت تركيا ميزانها التجاري، فوجدت أن شريكها التجاري الأول هو الاتحاد الأوروبي، ثم الاتحاد الروسي، ثم الدول العربية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثم أفريقيا وبعد ذلك تأتي بقية الدول والعوالم[1] (*).

ويبدو أن تركيا أدركت أن رفع تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي، الذي يشكل ٥٢% من حجم تجارتها الخارجية، وبقية الدول- باستثناء الدول العربية والأفريقية- قد وصل مداه، في حين أن فرص تطوير العلاقة مع الأفارقة هي واعدة وكبيرة، وهذا ما سوف يتضح من خلال المفردات الآتية التي تدخل في صميم الدوافع الاقتصادية.

**١-٦-١- البحث عن الأسواق الأفريقية الواعدة**

ذكرت الدراسة في موضع سابق، أن النمو الاقتصادي التركي المتواصل الذي لا يقل عن ٦% سنوياً، بحاجة الى أسواق لتصريف البضائع والسلع التركية المتنوعة، وإيجاد منافذ متعددة تتعدى النطاق الآسيوي- الأوروبي- الشرق أوسطي- العربي[2]. وهنا تمثل أفريقيا سوقاً واعدة وجديدة أمام الصادرات التركية. لذا سعت تركيا منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي الى بناء جسر دولي بينها وبين القارة الأفريقية، بهدف إيجاد منفذ جديد، أمام المنتجات التركية[3]. وبعد أن كان إجمالي التبادل التجاري بين تركيا والقارة الأفريقية في عام ٢٠٠٣، نحو ٥,٤ مليار دولار، قفزت الصادرات التركية الى ١٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩[4] (*).

---

[1] أنظر فيما تقدم: معمر عطوي، ص٣٢؛ إرسين كالايسي أوغلو، ص٢٣٥؛ صحيفة الحياة، العدد ١٧٣٣٨ في ٢٠١٠/٩/٢٣، ص٩؛ التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٨) ص ص١٦٢-١٦٣؛ احمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، صفحات متفرقة؛ الشرق الأوسط، العدد ١١٨٧٤ في ٢٠١١/٦/٢، ص٨.

(*) أنظر الجدول رقم (٢).

[2] عبد السلام بغدادي، العلاقات التركية....، ص٤.

[3] شبانه، ص٦٤٩.

[4] مبروك، ص١٤٤.

(*) أنظر الجدول رقم (٢).

**جدول رقم (٢)**

**يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا وبعض الدول والمناطق والذي وصل الى ٣٠٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٨.**

| ت | الدولة أو المنطقة | حجم التعامل التجاري بالدولار الأمريكي | النسبة قياساً الى الدول الأخرى | السنة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الاتحاد الأوروبي | ١٥٦ مليار دولار أمريكي | ٥٢% | ٢٠٠٨ الشريك الأول بصفته الاتحادية |
| ٢ | الاتحاد الروسي | ٤٠ مليار دولار أمريكي | أكثر من ١٣% | ٢٠٠٨ الشريك الأول بصفتها كدولة |
| ٣ | الدول العربية | ١٧-٢٠ مليار دولار أمريكي | أقل من ٦% عام ٢٠٠٨ و٨% عام ٢٠٠٥ | السنوات ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٨ |
| ٤ | الولايات المتحدة الأمريكية | ١٣ مليار دولار أمريكي | ٤,٣٣% | ٢٠٠٨ |
| ٥ | أفريقيا | ١٢-١٣ مليار دولار أمريكي | ٤% الى ٤,٣٣% | ٢٠٠٧- ٢٠٠٨-٢٠٠٩ |
| ٦ | إسرائيل | ٢ مليار دولار | أقل من ١% | ٢٠٠٧ |

**الجدول من إعداد الباحث (عبد السلام بغدادي) اعتماداً على مصادر متفرقة، منها: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (القاهرة: مؤسسة الأهرام؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٨) ص١٦٥؛ محمد نور الدين، (وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي- التركي)، المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٢؛ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠، ص ص٩٥، ٩٦، ٩٧؛ شريف شعبان مبروك (إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل)، السياسة الدولية، المجلد ٤٥، العدد ١٨١ تموز (يوليو)، ٢٠١٠، ص١٤٤؛ رستم محمود، (تجليات الحضور العربي الراهن في تركيا) حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، السنة الثانية، العدد ٢٣، تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠٠٦، ص٣٥.**

وقد دخلت تركيا بين شركاء تنمية القارة الأفريقية، مستخدمة في ذلك دوافع عدة، منها:

أ. الاستعانة بالوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي TIKA ، وهي وكالة الحكومة التركية في مجال التعاون الإنمائي، ويوجد لها مكاتب للتنسيق في ٢٠ بلداً، وتعمل في العديد من البلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتقدم المساعدات التنموية للدول الشريكة من خلال مشاريعها وأنشطتها[١].

[١] مبروك، ص ص١٤٤، ١٤٧.

ب. الإفادة من أعمال كونفدرالية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك، المعروفة اختصاراً باللغة التركية، باسم "تسكون"، التي تعمل على تنظيم اجتماعات سنوية تضم رجال الأعمال ورؤساء الغرف التجارية في تركيا والدول الأفريقية، منها اللقاء الثالث الذي استضافته اسطنبول تحت رعاية ودعم وزارتي التجارة والشؤون الخارجية التركية، في المدة ما بين ٣-١٧ أيار (مايو) ٢٠٠٨[١].

ت. الاعتماد على عضويتها في البنك الأفريقي للتنمية (أكبر مؤسسة مالية أفريقية)، وهو البنك الذي قبل عضوية تركيا مما يمكنها من المساهمة في رأس مال البنك[٢]، ومن ثم دعم عمليات تركيا الاقتصادية في القارة.

ث. تفعيل آليات لتعزيز تعاونها وروابطها بالقارة الافريقية، ولذا سعت لإنشاء المنتدى التركي الأفريقي، وهو منتدى يعقد بشكل دوري على أعلى المستويات بين الطرفين لتعزيز ومتابعة علاقات الطرفين في المجالات المختلفة[*].

**١-٦-٢- البحث عن الموارد الطبيعية**

نظراً لما تتمتع به القارة الأفريقية بمساحتها الشاسعة التي تتجاوز الـ ٣٠ مليون كلم[٢]، من ثروات طبيعية وموارد متنوعة، فأن تركيا ترنو من خلال علاقتها الناشئة مع أفريقيا الى الاستفادة من تلك الثروات في خدمة الاقتصاد التركي النامي، وهي في هذا السياق، تولي اهتماماً فائقاً بتأمين احتياجاتها من المواد الخام الزراعية، التي تعتمد عليها بعض الصناعات التركية مثل صناعة النسيج[٣].

ويرى البعض الآخر من الباحثين أن أهم ما تسعى اليه تركيا من هذه العلاقة هو الحصول على النفط والغاز والموارد الأولية الأخرى التي تزخر بها القارة، ويذكر هذا البعض هنا

---

[١] شبانه، ص٦٤٩.

[٢] مبروك، ص١٤٤.

[*] د. البشير الكوت، (العلاقات العربية-الأفريقية، الفرص والتحديات) آفاق افريقية، المجلد ٩، العدد٣٢، ٢٠١٠، ص٧٨.

[٣] شبانه، ص٦٤٩.

اتفاق تركيا مع الجزائر- على سبيل المثال- للحصول على الغاز المسال[1] أو الإفادة من مشاريع الربط الكهربائي مع أفريقيا، ومن ذلك إمكانية الإفادة من مسارات الطاقة من مشروع إنجا العظيم في الكونغو ومنها خط الربط- المخطط له- القادم من إنجا- الكونغو- بوالي/ جمهورية أفريقيا الوسطى- الفاشر/ السودان- القاهرة/ مصر. وهناك مسار شمالي يبدأ من الكونغو ويمر بالفاشر (السودان) وينتهي بالقاهرة؛ ومن ثم يتم تصدير الكهرباء من خلال ربط أحد الخطين بالأردن/ آسيا- سوريا/ آسيا- تركيا/ أوروبا[2].

إذن ما يشغل تركيا حالياً، هو أن تسد حاجتها من موارد الطاقة الأحفورية (النفط/ الغاز الطبيعي...) التي يكاد ينعدم وجودها في تركيا. وهنا يمكن لأفريقيا والوطن العربي، أن يكونا ظهيراً لتركيا في سد احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي ضمن أسعار تفضيلية. ويشكل النفط ٤٤% من استهلاك تركيا للطاقة. وتنتج تركيا حوالي ٢,٥ مليون طن من النفط الخام سنوياً، وهو يعادل ٧% من استهلاكها للنفط حالياً، اذ تستهلك تركيا حوالي ٣٠ مليون طن سنوياً[3]. ومن ثم فأن تركيا تواجه عجزاً نفطياً مقداره ٩٣% من حاجاتها الفعلية سنوياً.

إذن الاتجاه التركي نحو أفريقيا للبحث عن الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط وكذلك الغاز الطبيعي، لا يبدو ضرورياً حسب، وإنما ملحاً للحصول على هذه الطاقة الثمينة، لاسيما وأن أفريقيا تنتج ما يزيد عن ١٠ مليون برميل يومياً من النفط وبما يعادل ١١% من الإنتاج النفطي العالمي وفقاً لأرقام الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وتملك من الاحتياطي ٨٠ مليار برميل وفقاً

---

[1] بغدادي، العلاقات...، ص٤.

[2] د.محمد مصطفى الخياط، (المياه وتوليد الكهرباء.. مشروعات إقليمية) السياسة الدولية، المجلد ٤٥ العدد ١٨١ تموز (يوليو) ٢٠١٠، ص١٢٧-١٢٨.

وقارن مع:محمد نور الدين، (وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي- التركي)، المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠، ص٩٨.

[3] نور الدين، المصدر نفسه، ص٩٧.

لتقديرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مطلع الألفية الثالثة، وبما يعادل ٨% من الاحتياطي العالمي الخام[١].

وتنتج أفريقيا ١٨٤,٧٧٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، من أصل الناتج العالمي البالغ ٢,٩٤٢,٠٢٧ ترليون متر مكعب- وفقاً لأرقام ٢٠٠٦، أي ما يعادل ٦-٧% من حجم الإنتاج العالمي[٢]، ولديها ما يعادل ٧% من حجم الاحتياطي العالمي، أي ما يعادل ١٤,٢١٣ ترليون متر مكعب من أصل الاحتياطي العالمي البالغ ١٨٨,٠٩٦ ترليون متر مكعب على وفق أرقام العام ٢٠٠٧[٣].

أن كل هذه الأرقام والمعطيات الأفريقية الخاصة بالنفط والغاز تشجع تركيا على فتح مزيد من المنافذ الاقتصادية صوب أفريقيا، لاسيما وأن حاجة تركيا الى الطاقة هي في ازدياد مستمر في ضوء معدلات النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا حالياً، والتي لا تقل عن ٦% سنوياً- كما نوهت الدراسة الى ذلك من قبل.

**١-٦-٣- البحث عن فرص الاستثمار**

أفريقيا، القارة ذات الـ ٩٠٠ مليون مستهلك، والاقتصاد رقم عشرة في العالم(*)، تقدم، وفقاً لـ: فيجاي ماهاجان، أستاذ التسويق في جامعة تكساس- أوستن- والذي جال في أفريقيا طولاً وعرضاً- الذي قال خلال شهر آذار (مارس) ٢٠٠٨، أن أفريقيا تقدم فرصاً استثمارية تتجاوز كل التوقعات.... (أنا لست عالم سياسة، ولا عالم اقتصاد، بل أستاذ تسويق،

---

[١] أنظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا فرص الاستثمار في ضوء الإمكانات والتوقعات، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩) سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٩٩، ص ص٤، ٢٣؛ وقارن مع: خالد حنفي علي، (النفط الأفريقي... بؤرة جديدة للتنافس الدولي)، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، نيسان (أبريل)، ٢٠٠٦، ص٨٦؛ صباح فرج، (النفط والعلاقات العربية الأفريقية) في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الإصدار الخامس، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨)، ص ص٨٩، ٩٠.

[٢] عبد السلام بغدادي، النفط... المصدر نفسه، ص ص٣٠، ٣١، ٣٦، ٤١، وقارن مع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٣٣٣، عن تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ٢٠٠٧ (بانتقاء).

[٣] عبد السلام بغدادي، النفط، المصدر نفسه، ص ص٣٠، ٣١، ٣٧، ٤٢؛ وقارن مع المصدر نفسه، ص٣٣١.

(*) أنظر الجدول رقم (٣).

ولهذا ينصب تركيزي على الفرصة التي توفرها السوق. سيصل عدد المستهلكين في السوق الأفريقية الى بليون (مليار) مستهلك قريباً، وهي من أسرع الأسواق نمواً في العالم. فكل يوم، هم بحاجة الى الطعام، والى مأوى، وهم بحاجة الى تعليم لأولادهم، وهم بحاجة الى الصابون ليغسلوا أيديهم، وربما يرغبون بشراء هواتف خلوية، وأسقف معدنية لبيوتهم، وأجهزة تلفزيون وموسيقى، وحواسيب، وأفلام، ودراجات هوائية، وأدوات تجميل، وأدوية طبية، وسيارات، وقروض للقيام بمشروعات تجارية، وهم يقيمون الأعراس، ويحتفلون بذكرى مولد أولادهم وغير ذلك)[1]. ويتساءل ماهاجان(*)– الذي زار أسواقاً ناشئة من قبل في آسيا لاسيما الهند والصين والشرق الأوسط... هل (تدرك الشركات هذه الفرص) التي تقدمها السوق الأفريقية!؟ (وكيف تميز الشركات الفرص المتاحة في النهضة التي تشهدها القارة وتدركها)[2].

وطبعاً، فأن تركيا المعاصرة تدرك كل هذه الفرص، والدليل قيامها بعقد مؤتمر القمة التركية– الأفريقية في مدينة اسطنبول خلال شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٨، والتخطيط لعقد مؤتمر آخر عام ٢٠١٣ في عاصمة أفريقية– يتفق على اختيارها في حينه– وقيامها خلال العامين ٢٠٠٨–٢٠١٠ برفع عدد سفاراتها في أفريقيا من ١٢ الى ٢٧ سفارة، كما مر بنا في صفحات سابقة.

وعليه تحرص تركيا على الاستفادة من فرص الاستثمار الكبيرة في أفريقيا، ولعل ذلك هو ما يفسر مصاحبة رجال الأعمال الأتراك للمسؤولين الأتراك أثناء زياراتهم المستجدة والمتكررة الى أفريقيا... ومن ذلك على سبيل المثال اصطحاب الرئيس التركي عبد الله غول خلال زيارته الى جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير) أكثر من ١٢٠ من رجال الأعمال الأتراك، بهدف التعرف على فرص الاستثمار في الكونغو[3].

---

[1] فيجاي ماهاجان، نهوض أفريقيا... مصدر سابق، ص١٥.

(*) ماهاجان: من أصل هندي، وألف كتباً عدة في الاقتصاد، منها كتاباً عن الأسواق الناشئة.

[2] المصدر نفسه، ص ص١٣، ١٦، ١٧.

[3] أيمن السيد شبانه، مصدر سابق، ص٦٤٩.

ومما يجدر ذكره هنا، أن لرجال الأعمال والمستثمرين الأتراك جمعيات تدعم نشاطهم وتعضد تحركهم، ومن بين هذه الجمعيات نشير الى جمعية المستثمرين الدوليين، التي يترأسها طاهر أويزال[١].

ولذلك وتعزيزاً لفرص الاستثمار والعمل على الساحة الأفريقية، وهي فرص عظيمة في قارة لا تزال بكراً في أرجاء واسعة من أصقاعها، فأن تركيا سعت لتعزيز فرص وجودها على هذه الساحة عبر وسائل متنوعة، منها: تقديم العون والمساعدة للدول الأفريقية في بنية المؤسسات الدولية، فقد قامت بدور مساعد الرئيس ووكيله في "اجتماع ناميبيا للأمم المتحدة". ووفقاً للرئيس التركي عبد الله غل، فأن تركيا "تنظر الى قدر أفريقيا على أنه قدرها، وقدر المجتمع الدولي"[٢(*)]. وهي بلا شك عبارة توحي بالحميمية والفيض الإنساني، مما يدل على عقلية سياسية مدركة، تنظر الى المستقبل بوعي متكامل وحنكة دبلوماسية.

ومن الوسائل التي اعتمدتها تركيا، لتعزيز إمكانات وجودها على الساحة الأفريقية، هو سعيها لتأمين التنمية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال المساعدات الإنسانية العاجلة، وإرسال هيئات تقنية وتنفيذ المشاريع الضرورية، وإجراء دراسات ومشاريع خاصة في مجالات تطوير البنية التحتية الاجتماعية، وتدعيم التعاون الثقافي، وتحسين البنية التحتية في قطاع الإنتاج والاقتصاد[٣].

وفي المقابل، قدرت الدول الأفريقية لتركيا جهودها في هذا المجال ودعمتها، اذ بادر الاتحاد الأفريقي، الى رفع مكانة تركيا من مجرد عضو مراقب في الاتحاد (منذ عام ٢٠٠٣) الى مرتبة الشريك الإستراتيجي في عام ٢٠٠٨[٤].

---

[١] (تركيا: تجدد الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين وتفاعلات خارجية نشطة)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٨)، ص١٦٥.

[٢] مبروك، ص١٤٦.

[(*)] جاء ذلك في كلمة ألقاها (غل) في ٢٠٠٦/٩/٢٢ أمام اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان وقتئذ وزيراً للخارجية، المصدر نفسه، ص١٤٧.

[٣] المصدر نفسه، ص١٤٤.

[٤] المصدر نفسه، ص١٤٤.

**جدول رقم (٣) يبين أن أفريقيا هي عاشر أكبر اقتصاد في العالم وفقاً لأرقام العام ٢٠٠٦.**

| ت | الدولة أو المنطقة | الناتج القومي/ المحلي بالدولار الأمريكي |
|---|---|---|
| ١ | الولايات المتحدة | ١٣,٤ تريليون دولار |
| ٢ | اليابان | ٤,٩ تريليون |
| ٣ | ألمانيا | ٣,٠ تريلون |
| ٤ | الصين | ٢,٦ تريليون |
| ٥ | المملكة المتحدة | ٢,٤ تريليون |
| ٦ | فرنسا | ٢,٣ تريليون |
| ٧ | إيطاليا | ١,٩ تريليون |
| ٨ | أسبانيا | ١,٢ تريليون |
| ٩ | كندا | ١,٢ تريليون |
| ١٠ | أفريقيا | ٩٧٨,٣ مليار دولار |
| ١١ | الهند | ٩٠٦,٥ مليار |
| ١٢ | البرازيل | ٨٩٢,٨ مليار |
| ١٣ | كوريا الجنوبية | ٨٥٦,٦ مليار |
| ١٤ | الاتحاد الروسي | ٨٢٢,٤ مليار |
| ١٥ | المكسيك | ٨٢٠,٣ مليار |

**مصدر الجدول: فيجاي ماهاجان، نهوض أفريقيا ٩٠٠ مليون مستهلك أفريقي يقدمون فرصاً تتجاوز توقعاتك، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ٢٠٠٩)، ص٢٩؛ البنك الدولي، إجمالي الدخل القومي ٢٠٠٦.**
**http://sistresources.world Bank.org/DATASTAS TICS/Resources/GNI,PDF.**

**١-٦-٤- الحصول على القروض والعوائد المالية التي تقدمها المصارف المشتركة التي تضم الدول ذات السمات المشتركة، ومنها الدول المسلمة أو ذات الأغلبية المسلمة (الأفريقية وغير الأفريقية).**

استفادت تركيا كثيراً من القروض التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي[*]. وتشكل (قروضاً متعددة الأطراف للمشروعات التركية من جانب الدول

[*] **من الجدير بالذكر، أن اسم المنظمة تغيّر خلال عام ٢٠١١ من (المؤتمر) إلى (التعاون).**

الإسلامية؛ فاذا كانت تركيا بوصفها دولة مؤسسة للبنك مع ٢١ دولة أخرى قد رفعت حصتها في رأس ماله من ١٠ ملايين دينار إسلامي عام ١٩٧٥ الى أو ٦٣,١ مليوناً عام ١٩٨١ مع زيادة رأس مال البنك الى ملياري دينار، ثم زادتها الى ١٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ لتصبح خامس أكبر الدول الأعضاء حصةً وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس إدارته التنفيذي مع وصول حصتها عام ١٩٩٠ الى ٨,١٦% من الإجمالي، الا أنها تعد في الوقت نفسه من أكثر الدول الأعضاء استفادة من القروض والتسهيلات المقدمة من البنك، حتى أنها حصلت في الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠ على قروض وائتمانات قدرها ١١١٦,٤ مليون دولار بنسبة ١٢,٥% من إجمالي قروض البنك، ومنها ٨٦٥,٨ مليون دولار لتمويل الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة و٢٥٠,٦ مليوناً لتمويل ٣١ مشروعاً متنوعاً)[1](*).

ومما يجدر ذكره، في هذه المفردة (أن إجمالي القروض المقدمة الى تركيا من البنك الإسلامي للتنمية في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ بلغ ٦٨٤ مليون دولار منها ٣٥٣ مليوناً في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل و٣٣١ مليوناً قروض قصيرة الأجل)[2].

### ٢. دوافع الاستجابة الأفريقية للتحرك التركي نحو القارة

سعت أفريقيا، من جانبها الى إقامة علاقة إيجابية مع تركيا، لاسيما وأن تركيا الحديثة (غير العثمانية) ليس لها ماضٍ احتلالي أو استعماري مع أفريقيا؛ كما أنه لم يسجل على تركيا

---

[1] جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية– التركية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨) سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٢٣، ص ص٥٨-٥٩.

وقارن مع: سليم إيلكين، "العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية"، بحث نشر في كتاب: أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف): العلاقات العربية– التركية من منظور تركي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، اسطنبول: مركز الأبحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الجزء الثاني، ١٩٩٣)، ص٣٣١-٣٤٠.

(*) مما يجدر ذكره هنا، ان الرئيس التركي الحالي عبد الله غل عمل خلال السنوات ٨٣-١٩٩١ في هذا البنك (البنك الإسلامي للتنمية) بمدينة جدة كخبير إقتصادي. انظر: ساطع راجي (بضاعة أردوغان.. الدور التركي المقبل)، الصباح، العدد ٢٢٦١، في ٣٠ ايار ٢٠١١، ص١٣.

[2] المصدر نفسه (معوض)، ص٥٩؛ وقارن مع:

"Economic Developments in Turkey", in Turkish Review, vol. 3, no.13 (Autumn 1988): Appendix 11, 63, Table D.

مواقف مناوئة للتطلعات الأفريقية، الا فيما ندر[*] كما أن تركيا ليس لها تطلعات إيديولوجية أو أهداف عسكرية أو أمنية تهدد المصالح الأفريقية- على الأقل حتى الآن- في تحركها داخل العمق الأفريقي. وهذا جميعاً يشجع على تقبل أفريقيا للتحرك التركي في ثناياها المترامية الأطراف. ومما يشجع تركيا على التحرك، هو أن أفريقيا نفسها لها دوافع في ذلك، ومنها:

**٢-١- الدافع الاقتصادي**، ويتموضع في ثلاثة محاور:

**٢-١-١- استقدام الاستثمارات التركية:**

تتطلع أفريقيا الى الاستفادة من الخبرة التركية في مجال الاستثمار، لاسيما في مجال البنية التحتية التي تحتاج اليها معظم الدول الأفريقية، خاصة تلك الخارجة من الصراعات والحروب الأهلية. وفي هذا السياق، تحرص أفريقيا على جذب المزيد من الاستثمارات التركية اليها، لاسيما بعد أن بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التركية في القارة ٣٥٥ مشروعاً، بقيمة تزيد عن ٤٠٠ مليار دولار. وبالفعل نفذت الشركات التركية العديد من المشروعات في أرجاء القارة الأفريقية[*]. وفي هذا الإطار يخطط الجانبان التركي والأفريقي الى إقامة أسابيع تركية- أفريقية من أجل تزويد رجال الأعمال الأتراك بحاجتهم من المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار التركي في أرجاء القارة الأفريقية[١].

**٢-١-٢- رفع حجم التجارة مع تركيا**

ذكرت الدراسة في مواضع سابقة، الى أن حجم التجارة الأفريقية مع تركيا هو في ازدياد متواصل منذ عقد التسعينيات[٢]. اذ شهدت التجارة بين الجانبين تقدماً واضحاً خلال

---

[*] تقتضي عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي **NATO** أن تقوم بأعمال معينة لا يخلو بعضها من طابع عسكري أو لوجستي تجاه بعض الدول الأفريقية؛ كما حصل مع ليبيا عام ٢٠١١.

[*] ستتم الإشارة الى بعض من هذه المشاريع في فقرات لاحقة من هذه الدراسة (الجزء الثاني والثالث).

[١] أيمن السيد شبانه، ص٦٥٠.

[٢] بغدادي، العلاقات التركية- الأفريقية... ص٤، ٥؛ صحيفة إيلاف الالكترونية/ لندن/ ٢٠٠٨/٨/١٨.

السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، حيث ارتفع حجم التجارة التركية الأفريقية من ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ الى ٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ثم الى ١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧[١].

ويهدف الطرفان– كما مر بنا في صفحات سابقة الى رفع حجم التجارة بينهما لتصل الى ٣٠ مليار دولار سنوياً خلال عام ٢٠١٢ في حين تذكر المصادر أن هذا الرقم ينبغي أن يكون قد تحقق خلال عام ٢٠١٠[٢].

وفي هذا الإطار فأن الطرفين يسعيان لتأمين علاقاتهما التجارية من خلال اتفاقات التبادل التجاري الحر، ومن الأمثلة على ذلك ما تم الاتفاق عليه بين تركيا والمغرب خلال شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٤[٣].

**٢–٢– استحصال الدعم الإنساني– الاقتصادي**

استجابت تركيا لبعض النداءات الأفريقية في توفير المساعدات التنموية والإنسانية لبعض الدول الأفريقية المنكوبة بالصراعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية، من خلال الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي TIKA، وهي الوكالة التي تمت الإشارة اليها في موضع سابق[٤].

وضمن هذه السياسة، افتتحت تركيا ثلاثة مكاتب للمساعدات الإنسانية في ثلاث دول أفريقية هي: السودان، السنغال، وإثيوبيا. ومن هذه المكاتب تدير الحكومة التركية عملياتها الإنسانية في ٣٧ دولة أفريقية، حيث بلغ حجم المساعدات الإنسانية التي قدمتها تركيا للدول الأفريقية حتى شهر آب (أغسطس)، ٢٠٠٨ نحو ٣,٥ مليون دولار أمريكي، ومن أهم الدول التي استفادت من تلك المساعدات: السودان، إثيوبيا، تشاد، الكونغو، كينيا، أوغندا، الصومال، مالاغاشي (مدغشقر)، وملاوي[٥].

---

[١] أيمن السيد شبانه، ص٦٥٠. وقارن مع إيلاف، التي ذكرت بأن الرقم وصل الى ١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مصدر سابق.

[٢] بغدادي، ص٤، ٥؛ B.B.C في ٢٠٠٨/٨/١٩ وقارن مع السيد شبانه، ص٦٥١.

[٣] السيد شبانه، ص٦٥٠.

[٤] مبروك، ص١٤٤، ١٤٥ وقارن مع السيد شبانه، ص٦٥١.

[٥] السيد شبانه، ص٦٥١؛ عبد السلام بغدادي، العلاقات.... ص٣؛ إيلاف، ٢٠٠٨/٨/١٨.

**٢-٣- استحصال الدعم السياسي والأمني (حفظ السلام)**

تسعى الدول الأفريقية الى الاستفادة من الدعم التركي في خدمة القضايا الأفريقية في المحافل الدولية، خاصة في إطار الأمم المتحدة وكذا الاستفادة من المساعدات التركية، لاسيما في مجال المساعدات الإنسانية. ومن ذلك تأمين المشاركة التركية في تشكيل ست من قوات حفظ السلام الثماني المرسلة الى القارة الأفريقية حتى عام ٢٠٠٨[١].

**الخاتمة:**

نخلص مما تقدم، إلى ان العلاقة التركية مع افريقيا ليست وليدة اليوم، أو أنها علاقة حديثة او طارئة، إنما هي علاقة قديمة، وتعود الى عام ١٩٢٦، ناهيك طبعاً عن عمقها التاريخي (العثماني). بيد ان الجديد في هذه العلاقة هو الزخم الذي شهدته في عهد حزب العدالة والتنمية وزعيمه اردوغان منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الان ٢٠١١. وهو زخم افصح عن نفسه من خلال عدّ عام ٢٠٠٥ هو عاماً افريقيا في السياسة التركية، إذ حققت العلاقة الدبلوماسية طفرة نوعية، حيث أزداد عدد السفارات التركية في افريقيا من ١٢ الى ٢٧ سفارة. كما شهدت القارة السمراء زيارة عدد من كبار المسؤولين الاتراك وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية عبد الله غل، ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان مصطحبين معهم العشرات من المسؤولين ورجال الأعمال بحثاً عن فرص الاستثمار والتعاون والتنسيق في المجالات كافة.

وجاء عام ٢٠٠٨ ليشهد قفزة كبرى في العلاقة بين تركيا وافريقيا، إذ استضافت أنقرة ممثلي ٥٣ دولة أفريقية (وهو العدد الكلي لدول الاتحاد الافريقي)-آنذاك-خلال شهر آب (اغسطس) ٢٠٠٨ في إستنابول.

وهو المؤتمر الذي عد فاتحة كبرى لتعميق وترسيخ العلاقة بين الطرفين. وتجسدت خلاله نظرية احمد داود اوغلو (وزير الخارجية التركي) عن العمق الاستراتيجي وهو عمق يمتد جغرافياً الى أصقاع العوالم الإسلامية والعربية والأفريقية، فضلاً عن الأوروبية، ضمن سياسة تعدد الأبعاد التي تحدث عنها في كتابه الشهير (العمق الاستراتيجي).

[١] السيد شبانه، ص٦٥١.

ان المستقبل سوف يشهد مزيداً من العلاقة بين الطرفين التركي–الافريقي، وهو أمر لا تسعى تركيا خلفه فقط، وإنما افريقيا إيضاً لإن في هذه العلاقة مصلحة مشتركة لهما سواءاً في الإقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو حفظ السلام، وهو سلام بدأت تركيا تشارك فيه من خلال قوات تابعة للأمم المتحدة.

# The African variable in the contemporary Turkish policy

**Professor:**
**Abdul Salam I. Baghdadi**

## Abstract

Turkey has established its first diplomatic relations with African state – south of Sahara – that is 'Ethiopia' in 1926. But these relations remained below the ambitions till the coming of Erdogan government in 2002, which has held in 2008 the first Turkish- African conference in Istanbul. After this conference, Turkey decided to increase the number of its embassies from 12 to 27 embassies during one year, and increase its commercial cooperation from 12 billion in 2008 to 30 billion in 2012.

This research deals with the Turkish cultural, strategic, political, social, economic, and intelligence motives in Africa. It concludes that these relations will witness more development and cooperation to serve the interests of both sides.